إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة و تأثيراتها الاقتصادية و البيئية

رسالة مقدمة من

منال محمد صالح بيصار

بكالوريوس(ادارة اعمال)- المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية ١٩٩٦

دبلوم في الضرائب – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠٠٤

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ٢٠١١

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦م

صفحة الموافقة على الرسالة

إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة وتأثيراتها الاقتصادية والبيئية

رسالة مقدمة من الطالبة

منال محمد صالح بيصار

بكالوريوس (إدارة أعمال) ــ المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ــ ١٩٩٦

دبلوم في الضرائب ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٤

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة – جامعة عين شمس

٣- ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة – جامعة عين شمس

إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة و تأثيراتها الاقتصادية و البيئية

رسالة مقدمة من

منال محمد صالح بيصار

بكالوريوس(ادارة اعمال)- المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية ١٩٩٦

دبلوم في الضرائب – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠٠٤

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

تحت إشراف:

١-أ.د/ محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢- د/ كريم مصطفى جوهر

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٤

موافقة مجلس المعهد	موافقة الجامعة
/ / ٢٠١٤	/ / ٢٠١٤

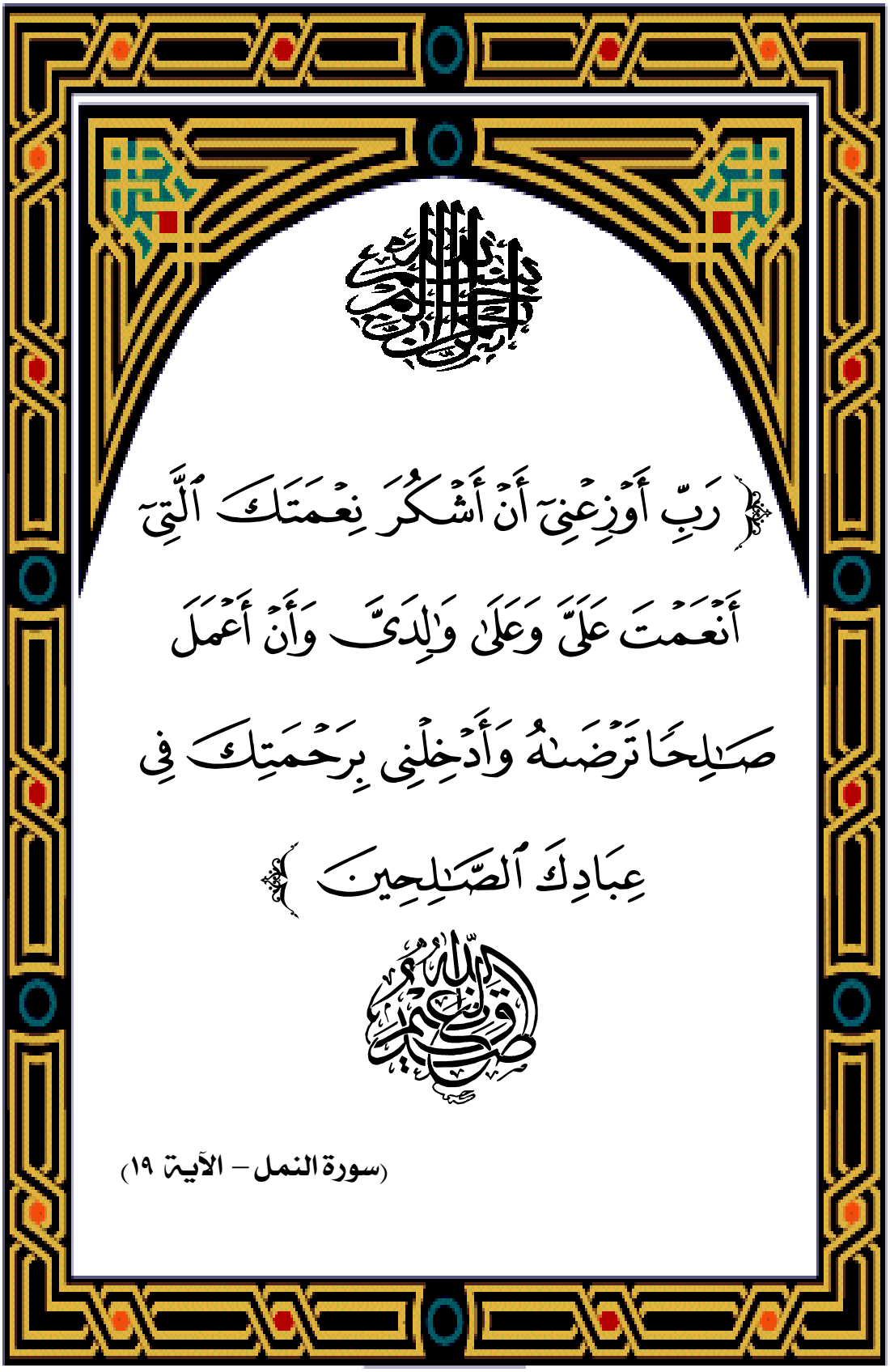

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ

أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ

صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

اهداء

إلى روحهما الطاهرة ... رمز العطاء والتضحية ... رحمهما الله

والدي ووالدتي

إلى رفيق دربي ... الذي شاركني الحلم والأمل وشد من أزري ورفع من عزيمتي وتحمل معي كل العناء في مرحلة الدراسات العليا وفي إعداد هذه الرسالة فله مني كل عرفان وتقدير

زوجـــــي

إلى فلذات كبدي ... وأملي في المستقبل ... عمر ونديم وربا

أولادي

إلى من هم اقرب الي من نفسي ..... ادام الله عليهم الصحة والعافية وبارك الله لهم في اولادهم

إخوتي وأخواتي

إلى من جمعني بهم القدر ... إلى من أحببتهم لذاتهم ... وأحبوني لذاتي ...

إلى كل من وقف بجواري .. وإلى جميع من اتفقت أو اختلفت معهم في الرأي

أساتذتي وزملائي وأصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي بحثي المتواضع

شكر وتقدير

قال تعالي ((وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم أن عذابي لشديد)) واعتراف بالفضل لأهله أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي سعادة **الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز خليفة** أستاذ المحاسبة و المراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس. والمشرف على رسالتي أقدم عظيم شكري وتقديري، وكامل اعتزازي ومودتي وعرفاني بالجميل علي ما بذله معي من جهد ابتغاء وجه الله تعالي من أجل إخراج هذا العمل فسيادته صاحب الفضل في توجيهي وفي ودفعي إلي تحمل مشاق عديدة ولولا مساعدته لي بروح العالم الجليل لما تمكنت من إتمام البحث وليس هذا غريب عليه فهو صاحب مدرسة متميزة في المحاسبة والمراجعة. والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له ...أمين.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **د/ كريم مصطفى جوهر** مدرس الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس، لتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة مشاغله، ولدوره الكبير والمتميز في إعداد هذا العمل، فكان لي خير الأستاذ والمُعلم، فله مني جزيل الشكر والعرفان على توجيهاته وإرشاداته القيمة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي سيادة **الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور**، لتفضل سيادته برئاسة لجنة المناقشة والحكم علي هذه الرسالة والذي أرفع إلى سيادته أجمل معاني الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان والتوقير، والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له.....أمين.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان للعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد** أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة في الإطلاع على الرسالة وإبداء ملاحظاته القيمة والبناءة لخدمة العلم والعلماء والمشاركة في عضوية لجنة الحكم على الرسالة أطال الله في عمره وحفظه لنا وللعلماء.

كما لا يفوتني ان أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى روح المرحوم **الأستاذ الدكتور/ صلاح حسن سلامة** أستاذ المحاسبة و المراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس والمشرف السابق على رسالتي، لما بذله معي من جهد وعطاء وتوجيه، جزاه الله عني خير الجزاء وادعو الله عز وجل ان يتغمده برحمته ويدخله فسيح جناته.

الباحثة

الفهرس

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الأول **الاطار العام للبحث**	١
مقدمة الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٥
أهداف الدراسة	٥
أهمية الدراسة	٦
حدود الدراسة	٧
فروض الدراسة	٧
منهج الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٨
الفصل الثاني **مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها والمشاكل والصعوبات التي تواجهها**	
المبحث الأول: المشروعات الصغيرة مفهومها وأهميتها	٢١
المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر	٤٠
الفصل الثالث **دور المشروعات الصغيرة في حل المشاكل الاقتصادية والبيئية**	
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ودورها في دعم الاقتصاد	٦٧
المبحث الثاني: الآثار البيئية للمشروعات الصغيرة	٩٦
الفصل الرابع **أسس ومشاكل المحاسبة الضريبية على أرباح المنشآت الصغيرة في مصر**	
المبحث الأول : أسس المحاسبة الضريبية على أرباح المنشآت الصغيرة في مصر	١٢١
المبحث الثاني : مشاكل المحاسبة الضريبية على أرباح المنشآت الصغيرة في مصر	١٤٣

الموضـــــــــــــــــوع	الصـفـحـة
الفصل الخامس **الإطار المقترح للمحاسبة الضريبية عن أرباح المنشآت الصغيرة في مصر**	
المبحث الأول:الإطار المقترح لتطبيق ضريبة مقطوعة على المنشآت الصغيرة	١٧٥
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية	٢٠٩
مراجع الدراسة	
المراجع العربية	٢٤٣
المراجع الأجنبية	٢٥٨

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضـــــــــــــــوع	الصـفـحـة
١	تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان	٣٣
٢	المعايير المعتمدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي	٣٤
٣	العمال المؤمن عليهم و غير المؤمن عليهم في بعض المنشآت الصغيرة	٦٠
٤	عدد الممولين مصنف حسب النشاط للملفات غير العاملة وما زالت تحتفظ بها المأموريات	١٤٠
٥	يوضح معدل نمو الحصيلة عن السنوات ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧	١٤١
٦	يوضح تكلفة التحصيل عن السنوات ٢٠٠٣\٢٠٠٧	١٤٢
٧	نسب الربح الخاصة بنشاط الاستيراد والتي اغفلتها القرارات الوزارية	١٤٦
٨	يوضح اجمالي رقم الآعمال للمنشأت الصغيرة في بعض الدول	١٧٧
٩	يوضح نطاق تطبيق الضريبة المقطوعة على المنشأت الصغيرة	١٧٩
١٠	يوضح اشكال وانواع نظام الضريبة المقطوعة	١٨٥
١١	يوضح انواع واشكال طريقة التقدير الإداري غير المباشر	١٨٨
١٢	يوضح انواع طرق التقدير الإداري المباشر	١٩٠
١٣	خيارات تصميم النظم الضريبية الخاصة	١٩٤

رقم الجدول	الموضـــــــــــــــوع	الصـفـحـة
١٤	المؤشرات أو المعايير التي اعتمدت عليها طرق التحديد الكمي لوعاء الضريبة	١٩٩
١٥	بيان مميزات وعيوب عدم التزام صغار الممولين	٢٠٣
١٦	يوضح تراكم المتأخرات الضريبية كأحد مصادر الحصيلة الضريبية	٢٠٧
١٧	يوضح توزيع عينة الدراسة الميداني	٢١٧
١٨	معامل اثبات لمتغيرات الدراسة	٢٢٠
١٩	الصدق التميزي لعبارات قائمة الأستقصاء	٢٢٢
٢٠	مصفوفة الأرتباط للفرض الأول	٢٢٣
٢١	تحليل التباين للفرض الأول	٢٢٣
٢٢	معامل التحديد للفرض الأول	٢٢٤
٢٣	مصفوفة الأرتباط للفرض الثاني	٢٢٤
٢٤	تحليل التباين للفرض الثاني	٢٢٤
٢٥	معامل التحديد للفرض الثاني	٢٢٥
٢٦	مصفوفة الأرتباط للفرض الثالث	٢٢٥
٢٧	تحليل التباين للفرض الثالث	٢٢٦
٢٨	معامل التحديد للفرض الثالث	٢٢٦
٢٩	نتائج الدراسة الميدانية	٢٢٨
٣٠	نتائج الدراسة الميدانية لاتجاهات عينة البحث نحو تطبيق الإطار المقترح	٢٣١
٣١	نتائج الدراسة الميدانية تأثير تطبيق الإطار المقترح على حجم الحصيلة	٢٣٢

رقم الجدول	الموضـــــــــــــــوع	الصـفـحـة
٣٢	نتائج الدراسة الميدانية تأثير تطبيق الإطار المقترح على البطالة	٢٣٤
٣٣	نتائج الدراسة الميدانية تاثير تطبيق الإطار المقترح على الإلتزام البيئي	٢٣٥

فهرس الأشكال

	الشكل	الصـفـحـة
شكل رقم (١)	تصنيف المشروعات	٣٦
شكل رقم (٢)	يوضح استخدام اسلوب الشبكات العصبية في تحديد الملفات عالية المخاطر	١٦٢
شكل رقم (٣)	يوضح البدائل المتاحة لمحاسبة المنشآت الصغيرة ضريبياً	١٩٥
شكل رقم (٤)	يوضح الضريبة المقطوهة كنظام معلومات	١٩٦
شكل رقم (٥)	يوضح أسباب تفضيل المنشأت الصغيرة للعمل بشكل غير رسمي	٢٠٤
شكل رقم (٦)	معاملات اثبات لمتغيرات الدراسة	٢٢٠

المستخلص

تكتسب المشروعات الصغيرة (وعلى الأخص الصناعية) تلك الأهمية – خاصة في الدول النامية – بسبب قدرتها على تجميع وتوظيف مدخرات العديد من الأفراد والمستثمرين بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل لمواجهة البطالة، هذا فضلا عن القيمة المضافة التي تحققها هذه المشروعات للمجتمع متمثلة في عوائد الإنتاج المختلفة . هدفت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لمعالجة أوجه القصور في المحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة وتفعيل دور التشريعات البيئية للحد من التلوث الناتج عن المشروعات الصغيرة، ومساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واشتملت فروض الدراسة على ان تيسير وتبسيط نظام المحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة يحقق الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، يساعد النظام الضريبي الجيد المشروعات الصغيرة على التشغيل وتوفير فرص عمل وانخفاض معدل البطالة، أن يساهم الإطار المقترح في زيادة الحصيلة الضريبية وتبسيط الإجراءات، وأنه يوجد تأثير معنوي للحوافز الضريبية على زيادة درجة الالتزام البيئي للمشروعات الصغيرة، واهتمت الدراسة بالنهوض بالمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر لبناء نظام اقتصادي متكامل قادر على توفير الرعاية للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع، تم استخدام المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب النظري المكتبي في جمع المعلومات عن طبيعة المشكلة من خلال ما ورد بالكتب والبحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وتم جمع البيانات من خلال استمارة استقصاء كأداة رئيسية للبحث من خلال عينة مكونة من(٤٠٠) موظف من العاملين بمصلحة الضرائب ، وحدود الدراسة تقتصر على تناول المحاسبة عن ضريبة الدخل للمنشأت الصغيرة دون التعرض للمحاسبة عن أنواع الضرائب الأخرى، تناولت الدراسة قطاعات الأنشطة الثلاثة الصناعية والتجارية والخدمية في المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشأت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل لمواجهة البطالة .

ملخص الدراسة

أولا : مقدمة الدراسة:-

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة من أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم سواء تلك الدول المتقدمة صناعيا أو الدول النامية على حد سواء.

تكتسب المشروعات الصغيرة (وعلى الأخص الصناعية) تلك الأهمية – خاصة في الدول النامية – بسبب فدرتها على تجميع و توظيف مدخرات العديد من الأفراد و المستثمرين بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل لمواجهة البطالة ، هذا فضلا عن القيمة المضافة التي تحققها هذه المشروعات للمجتمع متمثلة في عوائد عوامل الإنتاج المختلفة. وتشير الإحصائيات المتاحة علي المستوى الدولي إلى أن متوسط عدد تلك المشروعات يصل إلى نحو ٤٠%-٨٠%من إجمالي عدد المشروعات في بلدان العالم المختلفة وتساهم بما يزيد على ٦٠% من إجمالي الناتج القومي في تلك الدول.

يحتل قطاع المشروعات الصغيرة في مصر مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يمكن أن يلعبه هذا القطاع من المشروعات من دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانيا : مشكلة الدراسة

على الرغم من أهمية ودور قطاع المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا القطاع يواجه بمجموعة من المعوقات والمشاكل والصعوبات والتي تختلف حدتها وسبل مواجهتها من دولة إلى أخرى ، وإن كانت حدة هذه المعوقات والمشاكل في الدول النامية تفوق مثيلتها في الدول المتقدمة صناعياً .

ولكي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة تثير الباحثة مجموعة من التساؤلات لعلها تضع النقاط فوق الحروف فيما يتعلق بمشكلة الدراسة :

- هل يوجد مشاكل في المحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة ؟
- هل يوجد اهتمام من الدولة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأزاله المعوقات والمشاكل أمامها وخاصة مشاكل المحاسبة الضريبية ؟
- هل تساهم المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل لمواجهة البطالة ؟
- هل للحوافز الضريبية تأثير ودور فى إزالة التلوث البيئي الناتج عن المشروعات

الصغيرة ؟

- ما هي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو الإطار المحاسبي المقترح تصميمه لأغراض تيسير وتبسيط نظام المحاسبة الضريبية عن المنشآت الصغيرة ؟

ثالثا : أهداف الدراسة

تحاول الباحثة في تلك الدراسة تحقيق الأهداف الآتية :

- **<u>الهدف الرئيسي :</u>**
- وضع إطار مقترح للمحاسبة الضريبية عن المشروعات الصغيرة و تأثيراتها الاقتصادية و البيئية.
- وضع إطار مقترح لمعالجة أوجه القصور في :

١- تفعيل دور التشريعات البيئية للحد من التلوث الناتج عن المشروعات الصغيرة.

٢- القيام بعمل دراسة ميدانيه في البيئة المصرية للتعرف على مدى قابليه الإطار المقترح للمحاسبة الضريبية عن أرباح المنشآت الصغيرة للتطبيق العملي في البيئة المصرية .

٣- تحديد مدى التوافق أو التعارض بين أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و تعديلاته فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة و بين أحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ و كذلك التعرف على أهم أوجه القصور الموجودة حالياً في نظم المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة المصرية في محاولة لعلاجها .

٤- إجراء دراسة لعدد من التشريعات الضريبية لبعض الدول الأجنبية في محاسبة المنشآت الصغيرة ضريبيًا و من ثم الاستفادة منها عند أعداد الإطار المحاسبي المقترح لمحاسبة المنشآت الصغيرة وفقًا للنظم المحاسبية المقارنة و ما يتناسب مع بيئة المنشآت الصغيرة في مصر.

٥- مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

رابعاً : أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحيتان العلمية و العملية

- الناحية العلمية :

استحوذ موضوع النهوض بالمنشآت الصغيرة و متناهية الصغر من الجانب العلمي (أكاديميًا) على اهتمام واسع في أدبيات الفكر الاقتصادي و المحاسبي، لا سيما وقد أشار البنك الدولي في بيان له بأن التقديرات الخاصة بالمنشآت الصغيرة و متناهية الصغر تمثل اكثر من ٩٩% من مؤسسات الأعمال في مصر و تتيح حوالي ٨٥% من حجم التوظيف بالقطاع الخاص غير الزراعي و هو ما يشمل نحو ٤٠% من أجمالي حجم العمالة ، مما يؤكد أهمية مساندة القطاع الحيوي في بناء نظام اقتصادي متكامل قادر على توفير الرعاية للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع .

- الناحية العملية :

ان تساهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على السلبيات و عرض بعض التوصيات للحد من هذه السلبيات .

خامساً : حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على دراسة الآتي :

تقتصر الدراسة على تناول المحاسبة عن ضريبة الدخل فى المنشآت الصغيرة دون التعرض للمحاسبة عن أنواع الضرائب الاخرى مثل (ضريبة المبيعات– ضريبة الدمغة– الضريبة العقارية.....الخ).

تتناول الدراسة قطاعات الأنشطة الثلاث الصناعية والتجارية والخدمية في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

كما أن الدراسة تتعرض إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص عمل لمواجهة البطالة.

سادسا: فروضالدراسة

الفرضية الأولى : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق الإطار المقترح على زيادة حجم الحصيلة .

الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق الإطار المقترح على خفض معدل البطالة .